توصية لجنة التربية النيابية

المتعلقة بآليَّة وزارة التربية إجراء الامتحانات الرسمية لعام 2026/2025

عقدت لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة النيابيَّة اجتماعها يوم الثلاثاء بتاريخ 2026/5/26، برئاسة رئيس اللجنة النائب حسن مراد والأعضاء النواب: إيهاب حمادة، حليمة قعقور، أسامة سعد، أنطوان حبشي، سليم الصايغ، أسعد درغام وأشرف بيضون، وبحضور معالي وزيرة التربية والتعليم العالي الدكتورة ريما كرامي لمناقشة آلية وزارة التربية في إجراء امتحانات الشهادة الثانوية العامة.

بدايةً عرض رئيس اللجنة نتيجة خلاصة اللقاء التشاوري الطارئ الذي انعقد يوم الأربعاء بتاريخ 20 أيار في مجلس النواب بدعوة من لجنة التربية مع الأسرة التربوية المعنية مباشرة بالامتحانات الرسمية.

وبعد عرض وزيرة التربية لخطة الوزارة وإبداء النواب ملاحظاتهم واستفساراتهم على الخطة والهواجس التي قد تثيرها هذه الخطة إن لناحية المخاوف الحقيقية على سلامة الطلاب من جراء العدوان الإسرائيلي المتنامي، وإنْ لناحية الصعوبات اللوجستية المطروحة، وإنْ لناحية انعكاسات العدوان على الوضع النفسي، والاجتماعي والصحي للطلاب وتأثير ذلك على العدالة التربوية وتكافؤ الفرص بين جميع الطلاب.

وبما أنّ الآلية المطروحة من الوزارة لا تجيب عن المخاوف والتساؤلات التي تضمن المحافظة على سلامة الطلاب من **جهة أولى**؛ ولا تراعي العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة اللبنانيين من **جهة ثانية**؛ عدا عن الصعوبات اللوجيستية أثناء تطبيقها سيما وأن اختيار مركز الامتحانات مرتبط عملياً بمحل إقامة أو نزوح الطالب، وهذا عنصر متحرك وغير ثابت في ظل تنامي العدوان، وانعكاسات ذلك على شفافية إجراء الامتحانات من **جهة ثالثة**؛ بالإضافة إلى عدم مراعاتها للظروف التربوية الاستثنائية والحالة الاجتماعية والنفسية والصحية للطلاب والتوازن بين هذه الظروف والمحافظة على مستوى الشهادة الرسمية من **جهة أخيرة**؛

وبما أنَّنا تلقينا كلجنة تربية سيلاً من الاعتراضات والمخاوف على سلامة الطلاب من قبل اتحادات لجان الأهل والطلبة وروابط الأساتذة في ظل تعدد الدورات سيما وأنَّ عدد من المراكز المقترحة كمراكز للامتحانات تعرضت مؤخراً للتهديد والإخلاء الفوري ضمن نطاقها الجغرافي، وعن الجهة المسؤولة في حال تعرض الطلاب لأي ضرر سيما وأن موعد الدورة الأولى يتزامن مع اليوم الأخيرة لهدنة 45 يوم (29 حزيران) وما يرافقه عادةً من تصعيد خطير يسبق تجديد الهدنة؛

وبما أنّ الأسباب الموجبة لإلغاء شهادة البريفيه وفقاً للمرسوم المحال من قبل وزارة التربية إلى مجلس الوزراء بُني على غياب العدالة التربوية بين الطلاب لسببين أساسيين: **الأول**– الظروف التعليمية غير المتكافئة بين الطلاب بسبب النزوح وعدم القدرة على المتابعة التعليمية الحضورية أو عبر الإنترنت بسبب انقطاع الكهرباء؛ **والثانية**– صعوبة ضمان الحد الأدنى من السلامة العامة للطلاب في مراكز الامتحانات الموزعة على مناطق مختلفة بسبب القصف والتحليق الكثيف للطائرات والمخاطر الأمنية على الطرقات؛

وبما أنَّ الرأي الغالب من أفراد الأسرة التربوية كما خلصت إليه لجنة التربية في لقائها التشاوري الطارئ أظهر اعتراضات ومخاوف جمة على الآلية وصعوبة تنفيذها وشفافيتها؛

وانطلاقاً من مبدأ التعاون بين السلطات الدستورية؛

وبعد المناقشة والمداولة؛ أوصت اللجنة بما يلي:

1. **تأجيل الامتحانات (وليس إلغاؤها) إلى موعد يحدد لاحقاً بعد جلاء الوضع الأمني الخطير.**
2. **وإلا، استطراداً؛ وتقليصاً للمخاطر ومراعاةً للشفافيَّة وتجنباً للمعوقات اللوجستية، اعتماد دورة واحدة لكل اللبنانيين بدءاً من 15 تموز كحل وسط، ودورة استثنائية تكميلية (عند الحاجة)** في منتصف آب سيما وأنَّ موعد الدورة الثالثة وصدور نتائجها لا يحمل أي قيمة فعليَّة للنجاح بعد شهر على انطلاق العام الدراسي الجامعي.